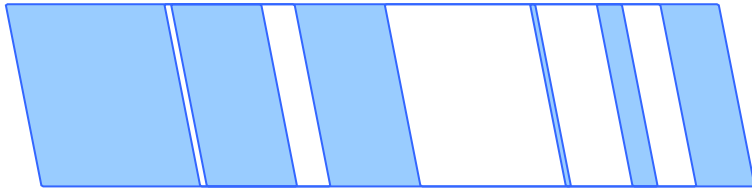


بسم الله الرحمن الرحيم

كتبه :د. طارق الطواري
المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده
الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأصلي
وأسلم علي المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبد
الله وعلى آله وصحبه أجمعين ...
تعريف الرضاع :



الرضاع في اللغة : جاء في المقاييس-الداء والضاد
والعين أصل واحد، وهو شرب اللبن من الضرع أو الثدي
تقول رضع المولود يرضع ويقال امرأة مرضع إذا كان لها
ولد ترضعه، وفي كتب الفقه أن الرضاع لغة اسم لمص
الثدي وشرب لبنه .
وفي **الاصطلاح :** وصول اللبن إلى الجوف سواء كان
هذا عن طريق الفم ويسمى الوجور أو عن طريق الأنف
ويسمى سعوط أو بالمص وذلك في الحولين .
وقد عرفه ابن حزم في المحلى : بأنه ما امتصه الراضع
من ثدي المرضعة بفمه فقط، فأما من سقى لبن امرأة،
فشربه في إناء، أو حلب في فمه فبلعه أو أطعمه مع خبز
وطعام أو صب في فمه أو في أنفه أو أذنه أو حقن به فكل
ذلك لا يحرم شيئاً .

فهذا التعريف مردود لأن الأصل من الرضاع هو حصول
الغذاء و إنبات اللحم وإنشاء العظم وتفتق الأمعاء ويكون
ذلك كله بمجرد وصول اللبن إلى الجوف بأي طريقة كانت،
فإذا حصل المراد والهدف من الإرضاع حصل التحريم وكل

ذلك حاصل بمجرد وصول اللبن للجوف وليس شرط المص فقط .

حكم الإرضاع وعلى من يجب :

اتفق الفقهاء على وجوب إرضاع الطفل ما دام في حاجة إليه ، وفي سن الرضاع صيانة له من الضياع . واختلفوا فيمن يجب عليه الرضاع..

خلاصة رأي الفقهاء :

من المعروف أن حياة الطفل في مرحلة الرضاع الممتدة في سنتين تعتمد اعتماداً كلياً على لبن المرضع فهو قوام حياته ويعتبر إرضاع الطفل إنفاقاً عليه لأنه غذاؤه، والنفقة واجبة في مال الطفل إن كان له مال وإلا فعلى الأب نفقته وعلى ذلك ذهب جمهور الفقهاء على عدم إجبار الأم على الرضاع لقوله تعالى :

وَالْوَالِدَاتُ لِأَبْنَائِهِنَّ كَمَا لِلأَبِّ وَالنَّسَبِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِّنَ الرِّزْقِ مِمَّا كَسَبَتْ ۗ

المعنى :

والوالدات لأبنائهن كما للأب والنسب بعضهم لبعض من الرزق مما كسبت .

والوالدان لولدهما كذا للوالدة والنسب بعضهم لبعض من الرزق مما كسبت .

والوالدان لولدهما كذا للوالدة والنسب بعضهم لبعض من الرزق مما كسبت .

ولكن نخالف رأي الجمهور في أن لبن البكر يحرم ، فهم استدلوا بإطلاق النصوص وبأن ألبان النساء خلقت لغذاء الأطفال وأما نحن فنقول أن الله سبحانه وتعالى أجرى اللبن في ثدي المرأة بعد الولادة من أجل غذاء الطفل فهو رزق ساقه الله تعالى إليه عن طريق الثدي ومن الندرة أن يجري هذا اللبن في ثدي البكر ، لأنه لا حاجة إليه [ولا حكم للنادر] لذلك نرى أنه لا ينشر الحرمة إن وجد . ورد على دليلهم أن إطلاق النصوص دليل لنا حيث إنها لبيان الواقع والغالب .

شروط الرضيع :

خلاصة المذاهب:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الرضاع المحرم هو ما كان في حال الصغر، إذ هو الذي يرفع الجوع، فأما جوع الكبير فلا يندفع بالرضاع، لأن إرضاعه لا ينبت اللحم ولا ينشز العظم، ولا يفتق الأمعاء، ورضاع الصغير هو الذي يفتق الأمعاء لا الكبير لأنها ضيقة، فلا يفتقها إلا اللبن ما لكونه أطف الأغذية وأما الكبير فأمعائه متفتقة لا تحتاج للبن لفتقها .

والحد الفاصل بين الاثنين في حكم الرضاع المحرم هو مدة الرضاع ، ولقد اختلفت آراء الفقهاء ومذاهبهم في ذلك واتجاهاتهم على الوجه الآتي :

1) أصحاب القول الأول :

ذهبوا إلى أن مدة الرضاع المحرم حولان كاملان (وهذا قول أكثر العلماء) وكثير من الصحابة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم عدا عائشة رضي الله عنها واستدلوا بقوله

تعالى : ﴿لَبَنٌ مِّنْ ثَدْيِ امْرَأَةٍ مَّا وَجَدَ فِي ثَدْيِهَا وَلَا يَسْتَنشِرُ الْعِظْمَ وَلَا يَفْتَقُ الْأَمْعَاءَ وَلَا الْكَبِيرَ لِأَنَّهَا ضَيِّقَةٌ فَلَا يَفْتَقُهَا إِلَّا اللَّبَنُ مَا لَكُونَهُ

الطِّفُّ الْأَغْذِيَّةُ وَأَمَّا الْكَبِيرُ فَأَمْعَاؤُهُ مَتَفْتَقَةٌ لَا تَحْتَاجُ لِلْبَنِّ لِفَتْقِهَا .

وَالْحُدُّ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ فِي حُكْمِ الرِّضَاعِ الْمَحْرَمِ هُوَ مَدَّةُ الرِّضَاعِ ، وَلَقَدْ اخْتَلَفَتْ آرَاءُ الْفُقَهَاءِ وَمَذَاهِبُهُمْ فِي ذَلِكَ

وَاتِّجَاهَاتِهِمْ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي :

وَأَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ :

أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ :

أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ :

قال ابن جرير: "المراد بالرضاع الكبير: ما يشرب به الغلام الرضيع من لبن المرأة، وإن لم يمصه من ثديها." .

المراد بالرضاع الكبير :

استشكل أمره عليه الصلاة والسلام لزوجة أبي حذيفة بإرضاع سالم لما فيه من التقاء البشريتين وهو محرم قبل أن يستكمل الرضاع المعتبر، وتصير محرماً له.

قال عياض: ولعلها حلبته، ثم شربه من غير أن يمس ثديها ولا التقت بشريتهما.

قال النووي: وهذا الذي قاله القاضي حسن، ويحتمل أنه عفى عن مسه للحاجة، كما خص بالرضاعة مع الكبير.

وجعل أبو العباس القرطبي ذلك دليلاً على الاختصاص به، لأن القاعدة تحريم الاطلاع على العورة، ولا يختلف في أن ثدي المرأة عورة لا يجوز الإطلاع عليه، وعن ابن جريح، قال: سمعت عطاء يسأل: قال له رجل: سقتني امرأة من لبنها، بعدما كنت كبيراً، أفانكحها؟ قال: لا. قلت: وذلك رأيك. قال: نعم. قال عطاء: كانت عائشة تأمر به بنات أخيها وقال ابن عبد البر: هكذا إرضاع الكبير، يحلب له اللبن ويسقاه، وأما أن تلقمه المرأة ثديها كما تصنع بالطفل فلا. لأن ذلك لا يحل عنه جماعة من المسلمين. (وقد أجمع فقهاء الأمصار على التحريم بما يشرب به الغلام الرضيع من لبن المرأة، وإن لم يمصه من ثديها).

أقوال الجمهور في حديث سالم

(1) أنه منسوخ :

قرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة،
والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث
الصحابة فدل على تأخيرها، أما ابن حجر فخالف وقال، إذ
لا يلزم من تأخر إسلام الراوي ولا صغره أن لا يكون ما
رواه متقدماً، وأيضاً في سياق القصة ما يشعر بسبق
الحكم، باعتبار الحولين حيث قال لها النبي صلى الله عليه
وسلم: أرضعيه قالت: وكيف أرضعه وهو رجل كبير؟
فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم: "قد علمت أنه رجل
كبير". وفي رواية أنها قالت: إنه ذو لحية. فقال: أرضعيه
(وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر في الرضاع
المحرم).

نقول: صحيح أنه لا يلزم من هذا ذلك ولكنه قرينة
ترجح قول الجمهور وأما قوله عن سياق القصة (باعتبار
الحولين) حكم مسبوق. فلماذا لا يكون لأنه رجل لا يحل له
أن ترضعه ولا أن يمسه ثديها؟ لذلك يقال حلبته وشربه.

2 - دعوى الخصوصية بسالم وامرأة أبي حنيفة:
الأصل فيها قول أم سلمة وأزواج النبي صلى الله عليه
وسلم.. ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها النبي صلى الله عليه
وسلم لسالم خاصة. حيث أنه لما نزلت آية الاحتجاب
ومنعوا التبني شق ذلك عليها فرفعت ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم. ولا بن حجر نظر في ذلك حيث يرى أنها عامت
وهو الحاق ما يساوي فعله من المشقة والاحتجاج بها
فتنفي الخصوصية.. فنقول أنه كانت تلك خصوصية وواقعة
عين فلا يلزم الحاق ما يساويها بها.

3 - قول سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم:
أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أبين أن يدخلن
أحداً بتلك الرضاعة، وقلن لعائشة: والله. لا ما نرى هذا إلا
رخصة أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم
خاصة. فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة. ولا دانياً.
وعلى ذلك فهو مذهب عائشة رضي الله عنها وحدها.

الرأي الراجح (المختار)

ونرجح رأي الجمهور بأن الرضاع المحرم ما كان في الصغر لقوة أدلتهم، أما القائلون بتحريم رضاع الكبير فليس لهم دليل سوى حديث سالم مولى أبي حنيفة ونذكر قول الكاساني في ذلك حيث قال: أما حديث سالم فالجواب عن التعلق به.

أحدهما :-

يحتمل أنه كان مخصوصاً بذلك، يدل عليه ما روى عن سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم.
الثاني :

أن رضاع الكبير كان محرماً ثم صار منسوخاً، لما روينا من الأخبار وأما عمل عائشة رضي الله عنها، فقد روي عنها ما يدل على رجوعها حيث قالت: لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم والدم). على أن عملها معارض بعمل سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم والمعارض لا يكون حجة.

ذكر ابن عبد البر حديث عائشة في قصة سالم وعملها بهذا الحديث. أن القاسم بن محمد بن أبي بكر أخبر أن عائشة أخبرته أن سهلة بنت سهيل بن عمرو جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن سالماً معنا في بيتنا وقد بلغ مما بلغ الرجال، وعلم ما يعلم الرجال قال: "أرضعيه تحرمي عليه" قال: أمكثت سنة، أو قريباً منها لا أحدث به، وهبته (من الأجلال) ثم لقب القاسم فقلت له: لقد حدثتني حديثاً ما حدثته بعد قال، فما هو؟ فأخبره، قال محدثه عني أن عائشة أخبرتنه.

وقال ابن عبد البر: هذا يدل على أنه حديث ترك قديماً، ولم يعمل به، ولم يتلقه الجمهور بالقبول على عمومته بل على خصوصه. وهذا الحديث أخذت به عائشة رضي الله عنها مع أنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم: "الرضاعة من المجاعة" وابن تيمية مع الجمهور في أن الأصل عنده في انتشار الحرمة إنما هو بالرضاعة

في الصغر لكنه يرى أن رضاع الكبير يحرم إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك، ونحن لسنا مع ابن مريم في ذلك. لأن هذا يفتح باب شعر أكثر مما قد يكون فيه من نفع، إذ قد يتخذه بعض الأشرار حيلة للدخول على الأجنبية. ونحن نرى ما ذهب إليه الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء من أن الرضاع المحرم هو ما كان في الصغر وهو الأرجح لقوة أدلتهم. وأما ما ذهبت إليه عائشة برضاع الكبير فإن الحديث إما خاص بسالم أو منسوخ.

س 5 : اذكر المحرمات من الرضاع وبما يثبت الرضاع والنتائج والتعليمات والوصايا في الرضاع المحرمات بالرضاع.

أولاً : المحرمات بالنسبة للرضيع :
الأصل فيه أنه جاء في القرآن بعد ذكر المحرمات بالنسب قوله تعالى: " حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة".

فقد ذكر الله سبحانه وتعالى المحرمات فذكر الأمهات والأخوات، أما سائر المحرمات فقد ثبت فيهن بالنسبة: عن عمرة بن عبدالرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة، فقالت عائشة: فقلت: يا رسول الله أراه فلاناً، لعم حفصة من الرضاعة، فقالت عائشة: يا رسول الله، هذا رجل يستأذن في بيتك. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرى فلاناً" لعم حفصة من الرضاعة. فقالت عائشة لو كان فلاناً حياً لعمها من الرضاعة - دخل علي؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نعم إن الرضاعة يحرم منها ما يحرم من الولادة".

وعن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم في بنت حمزة: "لا تحل لي، يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، هي ابنة أخي من الرضاعة".

• فكل امرأة حرمت من نسب حرمت من الرضاع وهن:
الأمهات/ البنات/ الأخوات/ العمات/ الخالات/ وبنات الأخ/
وبنات الأخت.

• (فتحرم المرضعة على الرضيع لأنها أمه وآباؤها وأمها
في النسب أو الرضاع أجداده وجداته، فإذا كان أنثى حرم
على الأجداد نكاحها أو ذكراً حرم عليه نكاح الجدات
وفروعها كفروع النسب) فكل أقارب المرضعة أقارب
للمرتضع من الرضاعة. (أولادها أخوته، وأولاد أولادها أولاد
أخوته وآباؤها وأمها أجداده وجداته وأخوتها وأخواتها،
أخواله وخالاته. وكل هؤلاء حرام عليه سواء كن من
صاحب اللبن، أو من غيره وسواء من تقدمت ولاته عدله
تأخرت).

ولو أرضعت امرأة صغيرة من أولاد الأجنبي صار
أخوين، فلا تجوز المناكحة بينهما والقاعدة تقول: (إن كل
اثنين اجتمعا على ثدي واحد صاروا أخوين أو أختين، أو أخاً
وأختاً من الرضاعة فلا يجوز لأحدهما أن يتزوج بالآخر، ولا
بولده كما في النسب).

ثانياً : المحرمات بالنسبة للمرضعة :
يحرم على المرضعة الرضيع وأولاده بأن *****، سواء
أكانوا من النسب أم من الرضاع لأنها أم الرضيع وجدة
لأولاده ولا تحرم على أصوله وحواشيه فلا نية أو أخيه نكاح
المرضعة وبناتها، فالرضيع لا ينشر الحرمة مع أصوله ولا
حواشيه".

ثالثاً : المحرمات بالنسبة للفحل لصاحب اللبن :
يتعلق تحريم النكاح بلبن الفحل، وهو اللبن الذي نزل
من المرأة بسبب ولادتها من رجل - زوج أو سيد - هذا
اللبن يتعلق به التحريم بين من أرضعته وبين ذلك الرجل
بأن يكون أباً للرضيع من جانب الزوج للمرضعة المتي نزل
لها منه لبن ثابتة، عند عامة العلماء.

حرمت المصاهرة المتعلقة بالرضاع (وهن أربعة)

- 1 - أم الزوجة فإن علت (وأمهات نسائكم).
- 2 - بنت الزوجة وإن سفلت، وهي الربيبة (وربائبكم اللاتي في جحوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن).
- 3 - زوجة الابن بأن سفلت (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم).
- 4 - زوجة الأب وإن علا (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف).

الرأي المختار

نرى ثبوت التحريم بابن الفحل لحديث عائشة قالت: أستأذن علي أفلح أخو بني القعيس بعدما أنزل الحجاب فقلت: لا أذن له، حتى استأذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم، فإن أخاه أبا القعيس ليس هو أرضعني، ولكنني أرضعته امرأة أبي القعيس، فدخل علي النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له: "يا رسول الله! أن أفلح أخا بني القعيس أستأذنا فأبيت أن أذن له، حتى استأذنتك. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "وما منعك أن تأذنين؟ عمك" قلت: يا رسول الله إن الرجل ليس هو أرضعني، ولكن أرضعته أم القعيس، فقال: "أذني له، فإنه عمك، تربت يمينك".

بما يثبت به الرضاع بين الزوجين؟ الخلاصة

اتفق الفقهاء على أنه لو تصادق الزوجان على حصول الرضاع بينهما ثبت التحريم وانفسخ عقد النكاح ويفرق بينهما. كذلك إذا أقر الزوج بالرضاع بينه وبين زوجته فيفارق بينهما سواء صدقته الزوجة أم كذبت، لأنه أقر ببطلان ما يملك إبطاله للحال فيصدق فيها على نفسه أما

إذا أقرت الزوجة على الرضاع وأنكر الزوج فلا نية في النكاح لاتهامها بالكذب تحيلاً علت فراقه. إلا أن الشافعية قالوا يصدق الزوج بيمينه فإذا حلف استمر الزوجين بينهما ظاهراً وعليها منع نفسها منه ما أمكنها إن كانت صادقة إن كانت زوجة برضاها، وإن كانت زوجة بغير رضاها فالأصح تصديقها بيمينها. هذا بالنسبة للإقرار، أما بالنسبة لثبوته بالشهادة فاتجاهات المذاهب فيه على النحو التالي:

- 1 - لا تقبل فيه شهادة النساء منفردات، وإنما يقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين قالوا: لأن هذا ما يطلق عليه الرجال وهو (ما ذهب إليه الحنفية) وإنه قالوا: لو شهدت امرأة على الرضاع فالأفضل للزوج فراقها.
- 2 - يقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين.
- 3 - تقبل شهادة الرجل والمرأة، أو المرأتان مع اشتراط فشو الرضاع بين الناس قبل العقد. (المالكية).
- 4 - يثبت بشهادة أربع نسوة (الشافعية).
- 5 - يثبت بشهادة امرأة واحدة (الحنابلة).
- 6 - يثبت بشهادة امرأتين (في رواية عند الحنابلة) ومع المالكية بشرط فشو الرضاع.

الخاتمة

- 1 - رد قول القائلين بإطلاق أن الرضاع في قوله تعالى: "وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم" وما بني على الإطلاق من القول بحرمة قليل الرضاع وكثيرة حتى أنه يثبت بالمصاة الواحدة لأنه يعوزه الدليل.
- 2 - رد القول بحرمة رضاع الكبير وأن الحديث عن سالم أما منسوخ أو خاص به.
- 3 - القول الذي ترجحه وتختاره هو خمس رضعات.
- 4 - الرضاع الذي ثبت به الحرمة هو ما يتحقق وصول اللبن إلى الجوف سواء كان عن طريق الرضاع بواسطة التقام الثدي أو امتصاص اللبن أو بالوجور أو بالسقوط على التفصيل السابق.

النصائح

- أولاً : توعية العامة بأحكام الرضاع وما يترتب عليها من أحكام وهو واجب العلماء.
- ثانياً : توعية الزوجات بعدم الإرضاع إلا لضرورة ملحة وهو واجب الأزواج.
- ثالثاً : إشهار الرضاع وإعلامه وهو واجب الأسرتين تلافياً لزواج المحارم.
- رابعاً : ندعو لتقارب المحدثين والتقائهم لأنهم أهل دراية ورواية وفي هذا مصلحة للعامة ودور الفقهاء وباستنباط الأحكام. فالمحدثين صيادلة وفقهاء، أطباء.